التقرير الاقتصادي الأسبوعي
(٢٠١٥/١/١٧-2015/1/١١)

جميع الحقوق محفوظة لمصرف سورية المركزي، لا يسمح بإعادة إصدار هذا التقرير، أو تعديله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من مصرف سورية المركزي. ويشترط في حال الاقتباس منه الإشارة بشكل مرجعي وصحيح إلى المصدر. وذلك تحت طائلة المساءلة القانونية وفقاً للقوانين النافذة المتعلقة بحماية حقوق المؤلف.

للمراسلات والاستفسارات:		For Correspondence and Enquiries	
العنوان البريدي	مصرف سورية المركزي	The Central Bank of Syria	Postal Address
	مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة	Economic Research & General Statistics Directorate	
	ساحة التجريدة المغربية	El-Tajrida El-Maghrabye Square	
صندوق البريد	٢٢٥٤، دمشق	2254, Damascus	P.O.Box
البريد الالكتروني	research@bcs.gov.sy	research@bcs.gov.sy	E-mail
هاتف	+٩٦٣ ١١ ٢٢٤ ٢٠ ٧٧	+963 11 224 20 77	Telephone
فاكس	+٩٦٣ ١١ ٢٢٤ ٢٠ ٧٧	+963 11 224 20 77	Facsimile

الاقتصاد السوري

سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الرئيسية:

افتتح الدولار الأمريكي تداولاته الأسبوعية تجاه الليرة السورية عند مستوى ١٨٢,١٨ ليرة وأنهاها عند مستوى ١٨٥,٠١ ليرة مسجلاً ارتفاعاً قدره ٢٨٣ قرش (بمعدل ١,٥٢%)(الشكل رقم ١)، بينما افتتح اليورو تداولاته الأسبوعية تجاه الليرة السورية عند مستوى ٢١٧,٩٨ ليرة وأنهاها عند مستوى ٢١٤,١١ ليرة مسجلاً انخفاضاً قدره ٣٨٧ قرش (بمعدل ١,٨٠%)(الشكل رقم ٢).

الشكل رقم ١. تطور سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية

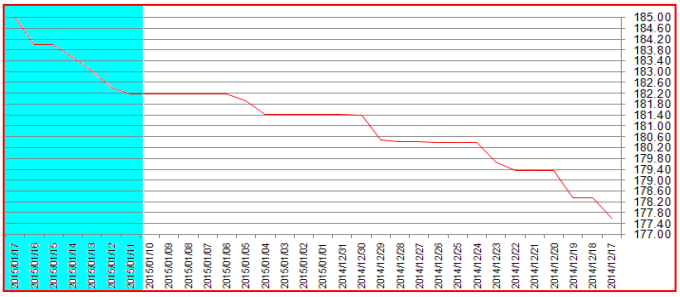

الشكل رقم ٢. تطور سعر صرف اليورو مقابل الليرة السورية

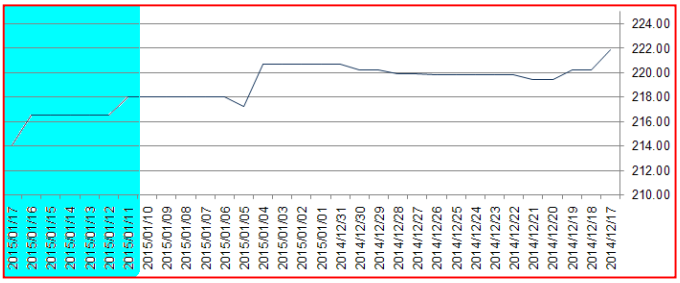

وكان مصرف سورية المركزي قد عمد منذ بداية شهر أيلول ٢٠١١ إلى تحريك سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية بما يتناسب مع تحركات أسعار صرف العملات العالمية المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة، والتي تم ربط الليرة السورية بها منذ مطلع ٢٠٠٧ وبشكل يعكس حركة العرض والطلب المحلي على العملات الأجنبية.

هذا وقد بدأ مصرف سورية المركزي منذ آذار عام ٢٠١٢ تدخله المباشر في سوق القطع الأجنبي بائعاً وشارياً للقطع بهدف ضبط سعر الصرف وتأمين استقرار مستويات الأسعار في السوق إلى جانب وضع الضوابط اللازمة لتأمين بيع القطع الأجنبي عن طريق المصارف ومؤسسات الصرافة المرخصة وفق سعر الصرف الوارد في نشرة أسعار الصرف الصادرة عن مصرف سورية المركزي والحد من تلاعب السوق السوداء والمضاربة على الليرة السورية.

كما قام مصرف سورية المركزي بإعادة تفعيل قرار مجلس الوزراء رقم ١١٣١ تاريخ ٢٠١٢/١/١٩ القاضي بمنح المصارف المسموح لها التعامل بالقطع الأجنبي ومؤسسات الصرافة المرخصة حرية وضع نشرات أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عنها وفقاً لتقييمها ورؤيتها الذاتية لسعر الصرف ووفقاً لقوى وآليات السوق، مع تعهد مصرف سورية المركزي ببيعها القطع الأجنبي المطلوب وفق سعر الصرف الصادر عنها، وفي الوقت ذاته سيتابع مصرف سورية المركزي الانحرافات التي قد تنتج عن تطبيق الآلية الجديدة في التسعيرمن قبل كل مؤسسة مالية، وذلك من خلال مقارنة التقارب والتباعد في تسعير الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي.

وفي إطار جهود مصرف سورية المركزي الرامية إلى توسيع قاعدة تدخله الإيجابي في سوق القطع، أعلن مصرف سورية المركزي عن قرار لجنة إدارته رقم ١٠٠٣/ل أ تاريخ ٢٠١٣/٠٨/١٥ بخصوص نيته إشراك المصارف العاملة في السوق في آليته بالتدخل الإيجابي في سوق القطع من خلال قيامها ببيع القطع الأجنبي للمواطنين للأغراض غير التجارية بالتوازي مع استمرارها في دورها الرئيسِ في تمويل المستوردات، بهدف تقليص الفجوة السعرية القائمة بين السعر السائد لدى المصارف ومؤسسات الصرافة المرخصة وبين السعر في السوق الموازية.

كما أتاح مصرف سورية المركزي لكافة مكاتب وشركات الصرافة بالتقدم وبشكل يومي بطلبات شراء للقطع الأجنبي من مصرف سورية المركزي وذلك لتغطية حاجة السوق من القطع للأغراض التجارية وغير التجارية، الأمر الذي من شأنه أن يضمن توافر معروض كاف من القطع الاجنبي في السوق بشكل دائم ويحد من إمكانية نشوء فجوات بين

العرض والطلب، وهو ما سيعزز من العوامل الداعمة لاستقرار سعر صرف الليرة السورية.

هذا ويظهر تحليل مراكز القطع الأجنبي للمصارف المرخصة انخفاضاً في نسبة المراكز المدينة بالدولار الأمريكي إلى إجمالي المراكز المدينة بالعملات الأجنبية إلى مستوى 86.23% مقارنة بـ 87.21% في الأسبوع السابق، كما وانخفضت نسبة المراكز الدائنة بالدولار الأمريكي إلى إجمالي المراكز الدائنة من جميع العملات الأجنبية إلى مستوى ٥,٨٣% مقارنة بـ 6.77% في الأسبوع السابق، وتجدر الإشارة هنا إلى تركز بقية مراكز القطع الأجنبي الدائنة لدى المصارف المحلية المرخصة بشكل رئيس في العملات العربية.

أما نسبة المراكز المدينة باليورو إلى إجمالي المراكز المدينة بالعملات الأجنبية فقد سجلت ارتفاعاً إلى مستوى ٠,٧٩% مقارنةً بـ ٠,٦٥% في الأسبوع السابق، في حين انخفضت نسبة المراكز الدائنة باليورو إلى إجمالي المراكز الدائنة من جميع العملات الأجنبية إلى ٧,٠٨% مقارنةً بـ ٧,٣٣% للأسبوع السابق.

سوق دمشق للأوراق المالية:

سجل المؤشر العام لسوق دمشق للأوراق المالية (DWX) انخفاضاً إلى مستوى 1,265.83 نقطة في الأسبوع الماضي مقارنة بمستوى 1,267.33 تداولات الأسبوع الأسبق.

يعود هذا الانخفاض في المؤشر العام لسوق دمشق إلى انخفاض أسهم شركتين وهما: بنك قطر الوطني بنسبة ١,٥٠%، و بنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة ٠,٧١%.

بينما ارتفعت أسهم ثلاث شركات وهي: الأهلية للزيوت النباتية بنسبة ٢,٤٩%، وبنك الشام بنسبة ١,٨٦%، وبنك البركة بنسبة ٠,٠٥%، في حين لم يطرأ أي تغيير على أسعار أسهم الشركات الباقية التي تم التداول عليها.

هذا وقد سجلت قيمة التداولات الأسبوعية الإجمالية ارتفاعاً إلى مستوى ٩ مليون ليرة مقارنةً بمستوى ٣ مليون ليرة في تداولات الأسبوع الأسبق، كما وسجل حجم التداول ارتفاعاً إلى مستوى ٧٨ ألف سهم مقارنة بمستوى ٢٢ ألف سهم في تداولات الأسبوع الأسبق، واقتصرت هذه التداولات على ٦٤ صفقة.

سيطر قطاع المصارف على التداولات الأسبوعية من حيث قيمة التداولات بمستوى ٩٥,٤٦% من إجمالي قيمتها، ثم تلاه قطاع الصناعة بمستوى ٤,٥٤%، في حين لم يجر أي تداول على القطاعات الأُخرى .

تصدر بنك قطر الوطني قائمة التداولات الأسبوعية حيث استحوذ على نسبة ٣٩% من القيمة الإجمالية لهذه التداولات وبحجم تداول ٣٢,٩٨٠ سهم، ثم بنك الشام بنسبة ١٥%، ثم بنك سورية والمهجر بنسبة ١٤%، ثم بنك البركة وبنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة ١٣%، في حين لم يتجاوز نسبة التداول على اسهم الشركات الباقية مستوى ٧%.

الشكل رقم ٣. التداولات اليومية لسوق دمشق للأوراق المالية

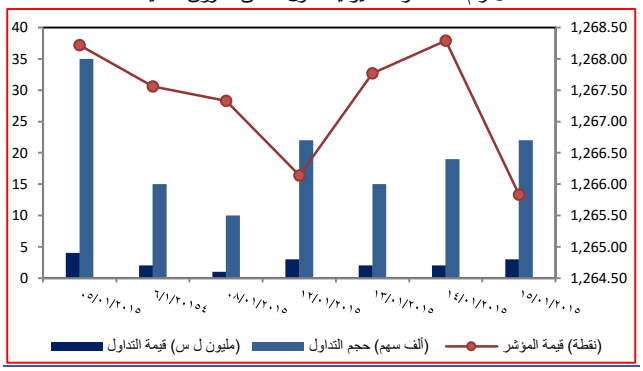

المصدر: سوق دمشق للأوراق المالية

رئيس الجمهورية العربية السورية يصدر مرسوماً بمنح تعويض معيشي شهري بـ ٤٠٠٠ ليرة سورية:

أصدر الرئيس الدكتور بشار الأسد مرسوماً تشريعياً يقضي بمنح العاملين المدنيين والعسكريين والمتقاعدين والمتعاقدين بعقود سنوية، تعويضاً قدره ٤٠٠٠ ليرة سورية شهرياً باسم تعويض معيشي، لا يخضع هذا التعويض لأي حسميات مهما كان نوعها ويصرف مع الراتب أو الأجر أو المعاش، ويعمل بهذا المرسوم اعتباراً من أول الشهر الذي يلي تاريخ صدوره.

وزارة الاقتصاد تسمح للصناعيين بالحصول على أكثر من إجازة استيراد في الوقت نفسه:

استثنت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية الصناعيين من بعض التعليمات الناظمة للحصول على إجازة الاستيراد ومنحتهم ميزات إضافية تساهم في دعمهم واستمرارية إنتاج منشآتهم الصناعية بما يخدم تطوير الإنتاج المحلي والحفاظ على أسواقه في الداخل والخارج، والتي تمثلت بإضافة تعليمات جديدة إلى التعليمات الناظمة للحصول على إجازات الاستيراد، إذ أصبحت صالحة لمدة ستة أشهر غير قابلة للتمديد للمواد الأولية المستوردة من الصناعيين لمصلحة منشآتهم الصناعية حصراً بموجب صفحة المواد الأولية، وبحيث يسمح بتخليص البضاعة المشحونة ضمن مدة الإجازة الأصلية بغض النظر عن تاريخ وصولها إلى المرافئ السورية، كما قامت الوزارة باستثناء هذه المنشآت من شرط عدم حصول المستورد على إجازة استيراد ثانية قبل تنفيذ الأولى، أي أصبح بإمكان الصناعي الحصول على أكثر من إجازة استيراد في الوقت نفسه دون النظر إلى تنفيذ الإجازة الأولى شريطة أن تكون مستورداته من المواد الأولية لمصلحة منشأته الصناعية.

مصرف سورية المركزي استقرار في سعر صرف الليرة

أفضت السياسات النقدية التي أقرها مصرف سورية المركزي، إلى استقرار نسبي في سعر صرف الليرة السورية أمام العملات المتداولة في سوق القطع المحلية، ويراهن مسؤولو المصرف على تحسن واستقرار سعر الصرف خلال المرحلة المقبلة، مستندين إلى اعتبارات تتعلق بالدرجة الأولى بأن المركزي لا يدخر أية أداة تمكنه من ضبط تذبذب سعر الصرف، ومحاولاته المستمرة لدارسة صورة السوق بشكل دقيق لمعرفة الأداة المناسبة للتدخل، فهو يحاول التركيز ليس على الجانب السعري المتعلق بسعر الصرف فقط، وإنما على النشاط الاقتصادي وتأمين جميع الشروط اللازمة لانطلاقة قوية وثابتة للاقتصاد الوطني، كون هذه الانطلاقة هي صاحبة الأثر الأكبر على سعر الصرف والعودة إلى استقراره ضمن مستوياته المتوازنة والمطلوبة.إضافة إلى وجود سعي حكومي لتنمية النشاط الاقتصادي لتأمين البيئة المناسبة لعمل قطاعاتنا الاقتصادية القائمة حالياً ونظيراتها الراغبة بالعودة واستئناف نشاطاتها داخل البلاد.

الاقتصادات العربية:

مصر تسعى إلى شراء مزيد من زيت الغاز:

كشفت مصادر في تجارة المشتقات النفطية أن الهيئة المصرية العامة للسلع التموينية تسعى إلى شراء ما يصل إلى ١٩٨ ألف طن من زيت الغاز للتسليم على دفعات خلال شهر شباط ٢٠١٥، هذا وكانت الهيئة قد طلبت في وقت سابق شراء ما يصل إلى ٢٨٥ ألف طن من زيت الغاز بنسبة كبريت ٠,١%، إذ تمر مصر بأزمة طاقة هي الأسوأ منذ عقود وأصبحت في السنوات القليلة الماضية مستورداً صافياً للطاقة.

البحرين تعتزم رفع أسعار بيع الغاز الطبيعي للشركات الصناعية:

قررت الحكومة رفع أسعار بيع الغاز الطبيعي إلى الشركات الصناعية، في إطار تأمين وسائل لادخار المال في ظل هبوط أسعار النفط العالمية الذي يضغط على المالية العامة للدولة، كما أنه من المقرر توحيد سعر بيع الغاز الطبيعي للشركات التي تنفذ مشاريع صناعية قائمة أو جديدة، ورفعه تدريجياً من بداية نيسان ٢٠١٥، ولم توضح حجم الزيادة.

مؤشر أسعار الجملة في السعودية يرتفع بنسبة ٠,٣%:

أشارت مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات في تقريرها الشهري إلى أن مؤشر الرقم القياسي العام لأسعار الجملة قد ارتفع خلال شهر كانون الأول ٢٠١٤ بنسبة ٠,٣% مقارنة بنظيره من العام السابق بسبب التغيرات التي شهدتها الأقسام الرئيسة المكونة للرقم القياسي لأسعار الجملة، كما سجل مؤشر الرقم القياسي العام لأسعار الجملة ١٥٩,٢

نقطة خلال شهر كانون الأول ٢٠١٤ مقابل ١٦٠,٥ لشهر تشرين الثاني ٢٠١٤، منخفضاً بنسبة ٠,٨%.

تونس تصدر سندات وصكوكاً خلال عام ٢٠١٥:

بيّن محافظ البنك المركزي أن تونس ستصدر سندات وصكوكاً بقيمة ١,٧٥٠ مليار دولار أمريكي خلال عام ٢٠١٥، وذلك في إطار خططها لجمع تمويلات من أجل إنعاش النمو الاقتصادي، حيث سيتم إصدار سندات بنهاية كانون الثاني ٢٠١٥ بقيمة 750 مليار دولار أمريكي، إضافة إلى صكوك قد تصل إلى مليار دولار في بداية الربع الثالث من ٢٠١٥.

الاحتياطي المالي لقطر يبلغ مستوى قياسياً:

أظهرت إحصائيات كشف عنها بنك قطر الوطني أن الاحتياطي المالي القطري بلغ في تشرين الثاني ٢٠١٤ مستوى قياسياً، إذ وصل إلى ٤٦,٥ مليار دولار أمريكي، ومن المتوقع أن يستمر بالارتفاع على رغم انخفاض أسعار النفط، كما توقع أيضاً أن يستمر الاقتصاد القطري بالنمو خلال الأشهر الـ١٢ المقبلة، في ظل استمرار تنويع الاقتصاد مع البدء بتنفيذ مشاريع البنية التحتية الكبيرة وتدفق الوافدين، ما يؤدي إلى استمرار نمو القطاع غير النفطي بنسبة تتجاوز ١٠%.

تراجع عائدات اليمن من النفط في ١١ شهراً:

أظهرت بيانات مالية حكومية أن عائدات اليمن من صادرات النفط الخام انخفضت ٨٩٢ مليون دولار أمريكي في أول ١١ شهراً من عام ٢٠١٤، لتصل إلى ١,٥٨٠ مليار دولار أمريكي مقارنة بـ ٢,٤٧٢ مليار دولار أمريكي للفترة نفسها من العام السابق، وعزا تقرير التطورات المصرفية والنقدية الصادر عن البنك المركزي اليمني انخفاض الإيرادات إلى تراجع حصة الحكومة من إجمالي إنتاج النفط في الفترة بين كانون الثاني وتشرين الثاني 2014إلى ١٥,٤ مليون برميل من ٢٢,٦٢٠ مليون برميل في الفترة نفسها من عام 2013، بانخفاض بلغ ٧,٢ مليون برميل، وأشار التقرير إلى أن استمرار انخفاض إنتاج اليمن من النفط الذي كان له تأثير سلبي على حصة الحكومة من الصادرات، أرغم الحكومة على استيراد مشتقات نفطية في تشرين الثاني ٢٠١٣ بقيمة ٢٢٣ مليون دولار أمريكي لتغطية عجز الاستهلاك المحلي من الوقود في البلاد.

تراجع الصادرات اللبنانية خلال ٩ أشهر:

أشارت إحصاءات مصلحة المعلومات الصناعية في وزارة الصناعة أن قيمة الصادرات الصناعية اللبنانية بلغت ٢,٣٨٨ مليار دولار أمريكي في الأشهر التسعة الأولى من ٢٠١٤، مقابل ٢,٦٢٠ مليار في الفترة ذاتها من عام 2013 بتراجع نسبته ٨,٨%، كما أوردت الوزارة أن قيمة الصادرات في أيلول ٢٠١٤ بلغت ٢٦٩ مليون دولار أمريكي مقابل ٢٨٦,١ مليون في الشهر ذاته من عام ٢٠١٣، بانخفاض نسبته ٦% إذ حلّت صادرات الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية خلال كانون الأول في المرتبة الأولى محققة ٦٢,٧ مليون دولار أمريكي.

الاقتصاد الأمريكي:

أسعار المنتجين في الولايات المتحدة تسجل أكبر هبوط في ثلاث سنوات

أظهرت بيانات رسمية صادرة عن وزارة العمل الأميركية أن أسعار المنتجين في الولايات المتحدة سجلت في كانون الأول ٢٠١٤ أكبر هبوط لها في أكثر من ثلاث سنوات بفعل تراجع حاد لتكاليف الطاقة، إذ انخفض مؤشرها لأسعار المنتجين للطلب النهائي بنسبة ٠,٣%، بعد أن تراجع بنسبة ٠,٢% في تشرين الثاني ٢٠١٤، هذا وهبطت أسعار الجملة للطاقة في كانون الأول ٢٠١٤ بنسبة بلغت ٦,٦% بعد انخفاضها بنسبة ٣,١% في تشرين الثاني ٢٠١٤ مواصلة التراجع للشهر السادس على التوالي في انعكاس لهبوط أسعار النفط الخام على خلفية طلب عالمي ضعيف وارتفاع إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة.

أسعار الواردات في أميركا تسجل أكبر هبوط منذ ٦ سنوات:

بينت وزارة العمل أن أسعار الواردات في الولايات المتحدة سجلت أكبر هبوط لها في ست سنوات في كانون الأول ٢٠١٤، مع انخفاض حاد في كلفة المنتجات البترولية وهو ما يكبح ضغوط التضخم المستورد، إذ انخفضت بنسبة ٢,٥% في كانون الأول ٢٠١٤ وهو أكبر انخفاض منذ كانون الأول ٢٠٠٨ بعد تراجعها بنسبة ١,٨% في تشرين الثاني ٢٠١٤، وهو سادس انخفاض شهري على التوالي في أسعار الاستيراد، وأضاف التقرير إلى أن أسعار الصادرات انخفضت بنسبة ١,٢% في كانون الأول ٢٠١٤، وهو اكبر انخفاض منذ حزيران ٢٠١٢ مع تضرر القدرة التنافسية للصادرات الأميركية من قوة الدولار الأمريكي.

الاقتصاد البريطاني:

التضخم البريطاني يهبط إلى أدنى مستوى خلال ١٣ عاماً:

أشار مكتب الإحصاءات الوطنية إلى هبوط معدل التضخم في بريطانيا خلال شهر كانون الأول ٢٠١٤ إلى أدنى مستوى له منذ أيار ٢٠٠٠، ليخفف الأعباء عن المستهلكين وعن بنك إنكلترا المركزي الذي قد لا يضطر إلى رفع أسعار الفائدة قريباً، وأضاف أن التضخم السنوي تراجع بمقدار ٠,٥% في كانون الأول ٢٠١٤ من ١% في تشرين الثاني ٢٠١٤ بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية.

منطقة اليورو:

البنك الأوروبي يخفض استثماراته في روسيا ويزيدها في مصر العام الماضي:

خفّض البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير تمويلاته لروسيا إلى 600 مليون يورو في عام ٢٠١٤، بينما زاد استثماراته في تركيا إلى ١,٤ مليار يورو، كما ارتفعت أمواله المخصصة لأوكرانيا إلى ١,٢ مليار يورو، وزاد البنك الأوروبي استثماراته في مصر إلى ٥٩٣ مليون يورو في ٢٠١٤ من ١٥١ مليوناً في عام ٢٠١٣.

ارتفاع النمو الاقتصاد الاسباني فوق ٢%:

بيّن وزير الاقتصاد الاسباني أن اقتصاد بلاده استهل عام ٢٠١٥ بنمو فاق ٢% بفعل عوامل من بينها انخفاض تكاليف الائتمان وتراجع أسعار النفط، كما أضاف أن الاقتصاد الاسباني قد نما بمعدل ١,٤% في عام ٢٠١٤ متجاوزاً بقليل التوقعات الحكومية السابقة لنمو سنوي نسبته ١,٣%، هذا ويثير التراجع الحاد في أسعار النفط توقعات بإمكانية زيادة تلك التقديرات، حيث تستورد اسبانيا معظم احتياجاتها من الطاقة.

المركزي السويسري قد يغير سياساته الاستثمارية:

واجه المصرف المركزي السويسري تحديات كثيرة يأتي في مقدمتها ضرورة رفع سقف احتياطاته النقدية سريعاً، كي يتمكن من مجاراة أوضاع المصارف المركزية الأخرى، بمعنى آخر سيلجأ إلى تغيير سياساته الاستثمارية الخاصة، إذ يخطط المصرف المركزي لزيادة كميات الذهب لديه بنسبة ٧,٧%، هذا ويستبعد الخبراء حصول أي تغيير في سلة العملات الأجنبية على الأمدين القصير والمتوسط، ولا يتوقع أساتذة في معهد زوريخ الاقتصادي تدخلاً متكرراً للمصرف المركزي بهدف الحفاظ على سعر صرف الفرنك أمام عملات أجنبية أخرى في مقدمها اليورو، ما يستوجب على المصرف تنويع استثماراته في أسواق الأسهم والسندات الخارجية.

المؤشرات الألمانية تؤكد عودة انتعاش اقتصادها:

أظهرت بعض مؤشرات النمو الصادرة أواخر كانون الأول ٢٠١٤، تأكيداً جديداً لعودة أجواء القسم الأكبر من الشركات إلى التحسن بعد ستة أشهر من التراجع. وسجل مؤشر الأجواء ارتفاعاً ملموساً من ١٠٤,٧ إلى ١٠٥,٥ نقطة، بعد ارتفاعه خلال شهر تشرين الثاني ٢٠١٤ من ١٠٣,٢ إلى ١٠٤,٧ نقطة، فيما استقر مؤشر وضع

أعمال الشركات عند ١١٠ نقاط، وكذلك مؤشر التوقعات الذي ارتفع من ٩٨,٣% إلى ٩٩,٧% خلال تشرين الثاني ٢٠١٤، وعُزي هذا التفاؤل إلى تحسّن الاستهلاك في البلد، مع الإشارة إلى أن هبوط سعر النفط وتراجع سعر اليورو ساعدا على امتصاص صدمة أزمة أوكرانيا على الاقتصاد، أما مؤشر النمو لمعهد البحوث الأوروبية «زي إي دبليو» الذي يستطلع شهرياً آراء بضع خبراء الاقتصاد والمال، فقد أظهر ارتفاعاً للمرة الثانية في مؤشر التوقعات من ١١,٥ إلى ٣٤,٩ نقطة، وتحسناً أيضاً في مؤشر الوضع الحالي من ٣,٣ إلى ١٠ نقاط بعد ١٠ شهور من التراجع.

الاقتصاد الروسي:

روسيا قد تحول جزءاً من صندوق الاحتياطي لدعم الموازنة:

بين وزير المال الروسي أن موسكو قد تحول جزءاً من صندوق الاحتياطي المخصص لسد أي فجوات في الموازنة في أوقات الأزمات، من خلال تحقيق إيرادات بالروبل لتشكل عائد جيد للموازنة وطرح ما يكافئها بالعملة الأجنبية في السوق.

انخفاض صادرات غازبروم في عام ٢٠١٤:

أشارت بيانات أولية إلى تراجع صادرات شركة "غازبروم" إلى بلدان خارج رابطة الدول المستقلة في عام ٢٠١٤ بنسبة ٩,٦% إلى ١٤٧,٢ مليار متر مكعب، مقارنة بـ ١٦٢,٧ مليار متر مكعب في عام ٢٠١٣، وتم توريد ١١٧,٩ مليار متر مكعب من الغاز إلى بلدان أوروبا الغربية وتركيا، مقابل ١٢٧,١ مليار متر مكعب في عام ٢٠١٣، و٢٨,٦ مليار متر مكعب إلى بلدان أوروبا الشرقية والوسطى مقابل ٣٤,٤ مليار متر مكعب في عام ٢٠١٣. كما بلغ تصدير الغاز إلى بلدان رابطة الدول المستقلة ١٨٣,٣ مليار متر مكعب في عام ٢٠١٤ ، مسجلاً تراجعاً نسبته 6.7% عن عام ٢٠١٣.

دول من الاتحاد الأوروبي تؤيد إلغاء العقوبات على روسيا:

صرح مصدر دبلوماسي في بروكسل أن سبع دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي وهم "النمسا وهنغاريا وإيطاليا وقبرص وسلوفاكيا وفرنسا وجمهورية التشيك" تؤيد إلغاء العقوبات ضد روسيا، وأن هذا القرار يجب أن يتخذ في آذار ٢٠١٥.

روسيا– معدل التضخم يبلغ ١١,٤% عام ٢٠١٤

أعلنت هيئة الإحصاء الفيدرالية الروسية أن معدل التضخم في البلاد قد وصل إلى ١١,٤% في عام ٢٠١٤، بالمقارنة مع ٦,٥% عام ٢٠١٣. نظراً لجملة من الأسباب الخارجية والداخلية.

فائض ميزان التجارة الخارجية الروسية يبلغ ١٩٥ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٤:

ذكرت مصلحة الجمارك الروسية ارتفاع فائض ميزان التجارة الخارجية لروسيا الاتحادية، خلال الأشهر الـ١١ من عام ٢٠١٤ إلى ١٩٥,٩ مليار دولار أمريكي، بزيادة نسبتها ٢% عن الفترة المماثلة من عام ٢٠١٣، وأضافت مصلحة الجمارك أنه في الفترة نفسها انخفض حجم تبادل روسيا التجاري الخارجي بنسبة ٥,٢%، قياساً إلى الفترة ذاتها من العام السابق، ووصل إلى ٧٢٢,٨ مليار دولار، كما تقلص حجم الصادرات الروسية بنسبة ٣,٨% ووصل إلى ٤٥٩,٤ مليار دولار أمريكي، فيما هبطت الواردات بنسبة ٧,٦% وبلغت ٢٦٣,٤ مليار دولار أمريكي.

الاقتصاد الآسيوي:

إيران تخفض سعر النفط في الموازنة إلى ٤٠ دولار أمريكي للبرميل:

صرح وزير المالية والاقتصاد بأن إيران ستخفض سعر النفط الذي تحسب على أساسه موازنتها المقبلة إلى ٤٠ دولار أمريكي للبرميل. حيث قدم الرئيس الإيراني مشروع موازنة حجمه ٨٤٠٠ تريليون ريال (٣١٢ مليار دولار

أمريكي) إلى البرلمان. ومنذ ذلك الحين تتراجع أسعار النفط العالمية، إذ يحوم سعر خام برنت حالياً عند ٥٠ دولار أمريكي بعد أن كان نحو ٩٠ دولاراً أمريكياً في مستهل كانون الأول ٢٠١٤.

شركات تركية تنشط تجارياً في إيران:

أكد سفير إيران في أنقرة بأن التجار والمستثمرين الأتراك يخوضون تنافساً مطرداً للحصول على حصة في السوق الإيرانية، وأن نحو ١٧٤ شركة تركية تزاول نشاطاً تجارياً في إيران . وتوقع السفير بأن يصل عدد الشركات التركية إلى ٣٠٠ شركة في عام ٢٠١٥، معللاً ذلك بأن التجار يدركون أنه مع وضع اتفاقية التجارة التفضيلية بين البلدين موضع التنفيذ فإنهم مضطرون إلى خفض التكلفة النهائية للسلع التي ستصدر إلى إيران .

ارتفاع واردات الهند من النفط الإيراني:

ارتفعت واردات الهند من الخام الإيراني بنسبة ٤٢% في عام ٢٠١٤ بالمقارنة مع عام ٢٠١٣، مع زيادة مشتريات شركات التكرير الهندية، للاستفادة من تخفيف العقوبات المفروضة على طهران بسبب برنامجها النووي، حيث أتت القفزة في مشتريات ٢٠١٤ بدعم من ارتفاع الواردات بنسبة ٨٤% في كانون الأول ٢٠١٤ لتصل إلى ٣٤٨ ألفاً و٤٠٠ برميل يومياً، وهو أعلى مستوى لها منذ آذار ٢٠١٤، وأشارت البيانات إلى أن مشتريات شركات التكرير الهندية من النفط الإيراني زادت نحو ٣٩% في كانون الأول ٢٠١٤ بالمقارنة مع تشرين الثاني ٢٠١٤، وارتفعت حصة واردات إيران من إجمالي المشتريات الهندية إلى ٧,٣% في ٢٠١٤ بالمقارنة مع ٥,١% في ٢٠١٣.

اليابان تعد موازنة قياسية للعام المالي ٢٠١٥:

أشار مسؤولون حكوميون إلى أن الحكومة اليابانية ستقترح موازنة قياسية للعام المالي المقبل تزيد على ٨٠٠ مليار دولار أمريكي، لكنها ستخفض الاقتراض للعام الثالث، إذ يسعى رئيس الوزراء للحفاظ على النمو مع تقليص دين البلاد الذي يعد الأكبر من نوعه بين الدول الصناعية، واحتواء نفقات الرعاية الاجتماعية المتضخمة في الوقت الذي يتزايد فيه الإنفاق على مجالات معينة مثل الدفاع، إذ ستبلغ مسودة الموازنة التي سيعتمدها مجلس الوزراء ٩٦,٣ تريليون ين (٨١٣ مليار دولار أمريكي) للعام المقبل الذي يبدأ من نيسان ٢٠١٥، وهي تعد أعلى من الموازنة المبدئية للعام المالي الحالي وقوامها ٩٥,٩ تريليون ين.

ارتفاع حجم الصادرات الصينية:

كشفت بيانات جمركية ارتفاع حجم الصادرات الصينية بنسبة ٦,١% على أساس سنوي في عام ٢٠١٤، مقابل ارتفاع بسيط لحجم الواردات بنسبة ٠,٤% فقط، كما بيّن المتحدث باسم مصلحة الجمارك العامة أن إجمالي نسبة الصادرات والواردات الصينية في عام ٢٠١٤ قد سجلت ارتفاعاً بنسبة ٣,٤% على أساس سنوي، مشيراً إلى أنه وفي شهر كانون الأول من عام ٢٠١٤ سجل حجم التجارة الخارجية في الصين ٢,٤٩ تريليون يوان، في ارتفاع بنسبة ٤,٢% مقارنة بالعام الأسبق، هذا وشهدت حجم الصادرات ارتفاعاً بنسبة ٤,٩% لتصل إلى ١٤,٣ تريليون يوان في عام ٢٠١٤، بينما انخفضت الواردات بنسبة ٠,٦% لتبلغ ١٢,٠٤ تريليون يوان في نفس العام. أما فائض التجارة الخارجية فقد توسع إلى ٢,٣٥ تريليون يوان في عام ٢٠١٤ بزيادة نسبتها ٤٥,٩% عما كان عليه في عام ٢٠١٣.

الهيئات والمنظمات الدولية:

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تتوقع استقرار النمو:

توقعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن يظل النمو الاقتصادي مستقراً في منطقتها إجمالاً وفي منطقة اليورو، حيث أظهر المؤشر الرئيسي الشهري للمنظمة مؤشرات جديدة على التباطؤ في ألمانيا وإيطاليا مع استقرار النمو في منطقة اليورو ويغطي المؤشر دول المنظمة (٣٣ دولة) كما يشير لأي تحول في اقتصاد

المنطقة فضلاً عن اقتصادات كل دولة على حدة، استقر المؤشر في منطقة اليورو عند ١٠٠,٦ بينما ارتفع على مستوى منطقة منظمة التعاون الاقتصادي في أوروبا إلى ١٠٠,٥ من ١٠٠,٤ في آخر نشرة شهرية.

صندوق النقد العربي يدعو إلى تطوير أسواق السندات:

أكد صندوق النقد العربي أهمية تطوير عمل أسواق السندات في الدول العربية، لافتاً إلى أن سوق السندات تساعد في التحول نحو استخدام الأدوات غير المباشرة في إدارة السياسة النقدية، مثل عمليات السوق المفتوحة، وفي تعزيز السيولة النقدية، كما شدد على أن هناك مزيداً مما يتوجب عمله خصوصاً في ما يتعلق بسوق السندات التي تعتبر من أهم مصادر التمويل الطويل الأجل، والتي تتصف في الأسواق العربية بالمحدودية وتقتصر في معظمها على الأوراق الحكومية، إضافة إلى عدم وجود الأسواق الثانوية اللازمة لخلق البيئة المناسبة لتحسين سيولة الأوراق المالية.

البنك الدولي، انخفاض أسعار النفط يدعم النمو الاقتصادي للدول النامية:

أعلنت مجموعة البنك الدولي في تقريرها "الآفاق الاقتصادية العالمية" أنه من المتوقع أن يرتفع النمو الاقتصادي قليلاً في البلدان النامية بنهاية عام ٢٠١٥، مستفيداً من انخفاض أسعار النفط وتزايد قوة الاقتصاد الأمريكي واستمرار الهبوط في أسعار الفائدة العالمية مع تراجع العوامل المحلية في عديد من بلدان الأسواق الناشئة الرئيسية، وأضاف التقرير أنه من المتوقع للاقتصاد العالمي أن يرتفع نموه من حوالي ٢,٦% عام ٢٠١٤ إلى ٣% عام ٢٠١٥ ثم إلى ٣ .٣% عام ٢٠١٦ و٣,٢% عام٢٠١٧، كما من المتوقع أن يرتفع نمو البلدان النامية أيضاً من ٤,٤% عام ٢٠١٤ إلى ٤,٨% عام ٢٠١٥ ثم إلى ٥,٣ و٥,٤ % عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ على التوالي .

وكالة الطاقة الدولية– لا تعافي للنفط في الوقت القريب:

ذكرت وكالة الطاقة الدولية أن أسعار النفط قد تواصل انخفاضها، وأن تعافيها قد يستغرق بعض الوقت، على الرغم من تزايد العلامات التي تشير إلى أن الاتجاه النزولي قد يتوقف في النصف الثاني من عام ٢٠١٥، مع تباطؤ نمو المعروض في أميركا الشمالية. حيث خفضت وكالة الطاقة توقعاتها لنمو إمدادات المعروض من خارج أوبك بواقع ٣٥٠ ألف برميل يومياً إلى ٩٥٠ ألف برميل يومياً، كما رفعت الوكالة توقعاتها للطلب على نفط أوبك خلال عام ٢٠١٥ إلى ٢٩,٢ مليون برميل يومياً، بما يقل كثيراً عن إنتاج المنظمة في كانون الأول ٢٠١٤ البالغ ٣٠,٤٨ مليون برميل يومياً.

موديز تخفض التصنيف الائتماني لروسيا :

خفضت وكالة موديز التصنيف الائتماني لروسيا درجة واحدة إلى «BAA3»، بسبب تأثر المالية العامة الروسية بانهيار أسعار النفط عالمياً، وتراجع قيمة الروبل. وبذلك أصبح تصنيف الديون السيادية الروسية بعيداً بدرجة واحدة فقط عن خانة الديون المسمومة (المعدومة) التي يُعتبر الاستثمار فيها مغامرة خطرة. ولفتت الوكالة إلى أنها تعتزم إجراء خفض جديد لهذا التصنيف.

أسواق المال العربية والعالمية

البورصة العربية:

تباين أداء أسواق الأسهم الخليجية بعد الإعلان عن نتائج أعمال متباينة للربع الأخير من ٢٠١٤، بينما تباطأ صعود البورصة المصرية بعد ثلاث جلسات متتالية من المكاسب القوية، حيث ارتفع مؤشر سوق دبي بنسبة ٠,٨% إلى ٣٨٤٣ نقطة، كما صعد مؤشر سوق مصر بنسبة ٠,١% إلى ٩٥٥٦ نقطة، وزاد مؤشر سوق الكويت بنسبة ٠,٢% إلى ٦٥٩٩ نقطة. وارتفع مؤشر سوق سلطنة عمان بنسبة

١,٣% إلى ٦٥١٩ نقطة. كما صعد مؤشر سوق البحرين بنسبة ٠,٢% إلى ١٤٢٨ نقطة، بينما تراجع مؤشر سوق أبوظبي بنسبة ٠,٦% إلى ٤٤٨١ نقطة، كما هبط مؤشر السوق السعودية بنسبة ١,١% إلى ٨٤٥٩ نقطة، وانخفض مؤشر سوق قطر بنسبة ٠,١% إلى ١١٨٦٣ نقطة.

الأسهم الأمريكية:

لم يطرأ تغير يذكر على الأسهم الأميركية في أعقاب خمس جلسات متتالية من الخسائر للمؤشرات الرئيسة، مع استمرار السوق في استيعاب الصدمة التي أحدثها قرار المصرف المركزي السويسري إنهاء ارتباط الفرنك باليورو. حيث ارتفع مؤشر "داو جونز" الصناعي بنسبة ٠,١٢% عند ١٧٣٤١,٧٧ نقطة، كما زاد مؤشر "ستاندرد آند بورز ٥٠٠" الأوسع نطاقاً بنسبة ٠,١٨% إلى ١٩٩٦,١٧ نقطة، وصعد مؤشر "ناسداك" المجمع الذي تغلب عليه أسهم التكنولوجيا بنسبة ٠,١٨% إلى ٤٥٧٩,١٩ نقطة.

الأسهم الأوروبية:

تراجعت الأسهم الأوروبية في تعاملات الأسبوع بقيادة الأسهم السويسرية التي هبطت من جديد، مع استيعاب المستثمرين لتأثير قفزة الفرنك بعد الخطوة المفاجئة التي اتخذها البنك المركزي السويسري بتخليه عن السقف الذي وضعه لسعر العملة أمام اليورو. حيث انخفض مؤشر «يوروفرست ٣٠٠» لأسهم الشركات الأوروبية الكبرى بنسبة ٠,٣% إلى ١٣٨٩,٧١ نقطة، كما هبط مؤشر «فاينشال تايمز ١٠٠» البريطاني بنسبة ٠,٣%، بينما تراجع مؤشر «كاك ٤٠» الفرنسي بنسبة ٠,٤%، و مؤشر «داكس» الألماني بنسبة 0.5%.

الأسهم اليابانية:

تراجع مؤشر «نيكي» للأسهم اليابانية في تعاملات الأسبوع متقلبة مع انحسار الإقبال على المخاطرة بفعل قوة الين، بعد أن فاجأت سويسرا الأسواق بتخليها عن الحد الأقصى الذي فرضته على سعر الفرنك أمام اليورو. حيث هبط مؤشر «نيكي» القياسي بنسبة ١,٤% ليغلق عند ١٦٨٦٤,١٦ نقطة، كما انخفض مؤشر توبكس الأوسع نطاقاً بنسبة ٠,٩% ليسجل ١٣٦٣,٧٣ نقطة، وتراجع مؤشر «جيه بي إكس نيكي ٤٠٠» بنسبة ٠,٩% ليغلق عند١٢٣٧٧,٥٩ نقطة.

البورصة الروسية:

ارتفعت مؤشرات الأسهم الروسية خلال تداولات الأسبوع على خلفية صعود سعر صرف العملة الروسية الروبل مقابل الدولار، حيث ارتفع مؤشر "MICEX" للتعاملات المصرفية للأسهم المقومة بالروبل بنسبة ١,٥٦% إلى مستوى ١٥٧٨,٥٢ نقطة مسجلاً أعلى مستوى له في شهر، كما صعد مؤشر "RTS" للأسهم المقومة بالدولار الأمريكي بنسبة ٢,٢٣% ليصل إلى مستوى ٧٥٩,٦٤ نقطة.

أسعار العملات

اليورو، عند أدنى مستوياته في ١٢ عام:

سجل اليورو تراجعاً مقابل الدولار الأمريكي وهو أدنى مستوياته في ٩ أعوام مع تنامي التوقعات بقيام المركزي الأوروبي بالمزيد من التحفيز النقدي وذلك مع تراجع التضخم في منطقة اليورو دون المستويات المستهدفة، ووسط تفاؤل المستثمرين بقوة الاقتصاد الأمريكي و قرب قيام الفيدرالي الأمريكي رفع معدلات الفائدة في الربع الأول من العام الحالي.

سجل اليورو تراجعاً مقابل الدولار الأمريكي إلى مستوى ١,١٨٦٤ دولار أمريكي، وهو أدنى مستوياته في ٩ أعوام مع تنامي التوقعات بقيام المركزي الأوروبي بالمزيد من التحفيز النقدي، وذلك مع تراجع التضخم في منطقة اليورو دون المستويات المستهدفة، وواصل اليورو تراجعه الذي مال إلى الاستقرار في معظم جلسات منتصف الأسبوع مقابل الدولار الأمريكي مسجلاً أدنى مستوياته خلال ١٢ سنة متأثراً بتجدد الطلب على الدولار الأمريكي في أعقاب صدور بيانات العمالة الأمريكية المخيبة للآمال، يأتي ذلك بالتزامن

مع زيادة التوقعات بقيام البنك المركزي الأوروبي بإطلاق حزمة جديدة من التيسير الكمي ووسط تفاؤل المستثمرين بقوة الاقتصاد الأمريكي و قرب قيام الفيدرالي الأمريكي رفع معدلات الفائدة في الربع الأول من العام الحالي، وذلك بالرغم من صدور بيانات التجزئة الأمريكية بأقل من المتوقع، هذا وسجل اليورو تراجعاً في تداولات نهاية الأسبوع مقابل الدولار الأمريكي الذي استفاد من بيانات ثقة المستهلكين الأمريكيين التي ارتفعت إلى أعلى مستوى لها في ١١ عام، إضافة إلى تراجع معدل التضخم في منطقة اليورو الأمر الذي يعد بمثابة إشارة غير مشجعة على أداء اقتصاد المنطقة اليورو، هذا وأغلق اليورو تداولات الأسبوع الماضي عند مستوى ١,١٥٦٨ دولار أمريكي.

الشكل رقم٤. تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار خلال أسبوع

www .Yahoo- finance.com

الجنيه الإسترليني: استمرار الطلب على الدولار الأمريكي.

سجل الجنيه الإسترليني تراجعاً في معظم تداولات هذا الأسبوع متأثراً بصدور بيانات بريطانية بأقل من المتوقع، بالإضافة إلى زيادة الطلب على الدولار الأمريكي.

افتتح الجنيه الإسترليني تداولاته الأسبوعية على تراجع مقابل الدولار الأمريكي عند مستوى ١,٥٠٨٣ دولار أمريكي متأثراً بصدور بيانات بريطانية بأقل من المتوقع، حيث سجل معدل التضخم خلال شهر كانون الأول مستوى ٠,٥% مقارنة بالتوقعات التي كانت تشير إلى مستوى ٠,٧%، بالإضافة إلى استمرار الطلب على الدولار الأمريكي مع تعزز التوقعات بقرب قيام الفيدرالي برفع معدلات الفائدة الأمريكية بعد صدور العديد من المؤشرات على قوة تعافي الاقتصاد الأمريكي، أما في تداولات نهاية الأسبوع فقد ارتفع الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأمريكي مسجلاً مستوى ١,٥٢٢٥ دولار أمريكي مستفيداً من تراجع الطلب على الدولار الأمريكي بعد صدور بيانات العمالة الأمريكية الأسبوعية بأقل من المتوقع.

الشكل رقم٥. تطور سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار خلال أسبوع

www .Yahoo- finance.com

الين الياباني: أسبوع من الارتفاع.

سجل الياباني ارتفاعاً في معظم جلسات التداول هذا الأسبوع مستفيداً من صدور بيانات يابانية بأفضل من المتوقع، بالإضافة إلى زيادة الطلب على الأصول الآمنة.

افتتح الين الياباني تداولاته الأسبوعية على انخفاض مقابل الدولار الأمريكي عند مستوى ١١٨,٣٦ ين للدولار الأمريكي متأثراً بصدور بيانات يابانية دون التوقعات متعلقة بالميزان التجاري ومعدل الإقراض، حيث تراجع معدل إقراض البنوك اليابانية من مستوى ٢,٨% خلال شهر تشرين الأول ٢٠١٤ إلى مستوى ٢,٧% خلال شهر كانون الأول ٢٠١٤، وفي تداولات منتصف نهاية الأسبوع فقد واصل الين الياباني ارتفاعه مقابل الدولار الأمريكي مسجلاً مستوى ١١٦,٧٥ ين للدولار الأمريكي مستفيداً من زيادة الطلب على الأصول الآمنة ولاسيما الين الياباني، نتيجة مخاوف المستثمرين حيال أداء الاقتصاد العالمي وبالأخص بعد أن خفض صندوق الدولي توقعاته بشأن نمو الاقتصاد العالمي خلال تقريره الأخير.

الشكل رقم٦. تطور سعر صرف الين الياباني مقابل الدولار خلال أسبوع

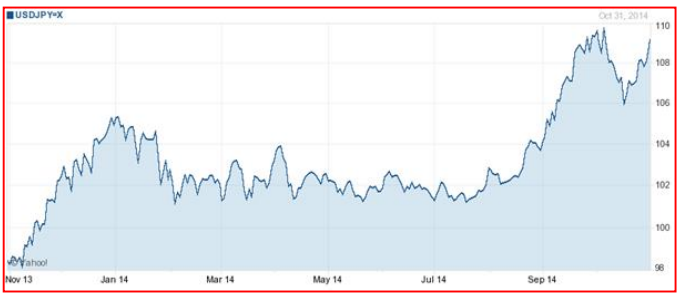

www .Yahoo- finance.com

الذهب؛ عودة الطلب على الأصول الآمنة.

استهلت أسعار الذهب تداولاتها الأسبوعية على ارتفاع مسجلة مستوى ١٢٣٤,١٩ دولار أمريكي للأونصة، مستفيدةً من زيادة الطب على الأصول الآمنة نتيجة صدور بيانات صينية بأقل من المتوقع وتراجع أسعار النفط، بالإضافة إلى استمرار تراجع أسعار السلع الأولية بشكل حاد، وفي تداولات منتصف ونهاية الأسبوع فقد واصلت أسعار الذهب ارتفاعها مسجلة مستوى ١٤٨٠ دولار أمريكي للأونصة مستفيدة من قرار البنك المركزي السويسري المفاجئ بالتخلي عن الحد الأدنى لسعر صرف الفرنك سويسري، إضافة إلى تراجع معدل التضخم في منطقة اليورو الأمر الذي تلقاه المستثمرون كإشارة سلبية على ضعف الأداء في المنطقة، ما زاد من طلبهم على المعدن النفيس كملاذ آمن.

الشكل رقم٧. تطور سعر الذهب خلال أسبوع

www .Yahoo- finance.com

النفط؛ ارتفاع طفيف نتيجة التوقع بزيادة الطب على الطاقة.

استهلت أسعار النفط تداولات الأسبوع على تراجع دون مستوى ٥٠ دولار أمريكي للبرميل متأثرة بمخاوف الأسواق نتيجة وفرة المعروض بالتزامن مع تراجع الطلب العالمي، وذلك بالرغم من صدور بيانات صينية بأقل من المتوقع، وفي تداولات منتصف الأسبوع فقد ارتفعت أسعار النفط بشكل طفيف مسجلة مستوى ٤٩,٢٢ دولار أمريكي للبرميل نتيجة قيام الأسواق بحركة تصحيحه للأسعار بعد أن تراجعت إلى مستويات قياسية، بالإضافة إلى موجة شراء لتغطية المراكز المدينة للمستثمرين، وفي هذا السياق واصلت أسعار النفط ارتفاعها مسجلة مستوى ٥٠,٧ دولار أمريكي للبرميل مستفيدةً من توقعات معهد الطاقة الأمريكية بزيادة الطلب خلال النصف الثاني من العام الحالي.

الشكل رقم٨. تطور سعر النفط خلال أسبوع

www .Yahoo- finance.com